الاثار المحتملة للتنافس على صعيد الداخل الأمريكي في مستقبل الاستراتيجية الامريكية في العراق

المدرس الدكتور
عامر هاشم عواد(*)

المقدمة :

ربما لم تواجه الادارة الأمريكية الحالية مأزقا سياسيا بهذا الحجم من قبل بسبب الحرب في العراق، فقد وجدت نفسها في وضع حرج بعد فوز الديمقراطيين في انتخابات التجديد النصفي لعام ٢٠٠٦، وترأسهم للجان المهمة فيه، الامر الذي زاد من طرح الاسئلة حول جدوى الاستراتيجية المتبعة في العراق، لاسيما بعد التخبط الامريكي الواضح الذي افرز واقعا سلبيا في العراق يعيش الشعب العراقي مأساته اليوم. ولم يقتصر الامر على صعود الديمقراطيين، بل ولد الفشل الاستراتيجي في العراق انشقاقات واسعة في صفوف الجمهوريين، اذ انشق نحو عشرة نواب جمهوريين في مجلس الشيوخ هم ريتشارد لوجار وجون وارنر و بيت دومينيشي وسوزان كولينز وتشاك هاجل وجوردون سميث وجون سنونو وجورج فوينوفيتش وأوليمبيا سنو ونورم كولمان في صفعة قوية وجهت الي الادارة الجمهورية والرئيس بوش. وقدم السناتور لوجار والسيناتور وارنر اللذان يتمتعان باحترام كبير في وسط الجمهوريين مشروع قرار يحصر مهام القوات الأمريكية في تدريب القوات العراقية واستهداف عناصر القاعدة وتأمين الحدود وحماية المنشآت والممتلكات الأمريكية، وقالا انه ينبغي تعديل الاستراتيجية الأمريكية. فيما وافق الجمهوريون ضمنيا على قرار في مجلس النواب في منتصف ايار٢٠٠٨ ينص على سحب القوات الامريكية من العراق بنهاية العام ذاته، الامر الذي هدد معه الرئيس بوش باستخدام حق الفيتو لمواجهته.

لقد قسم الدستور الامريكي المؤسسات الرسمية التي تشارك في عملية صنع الاستراتيجية او تؤثر في صناعتها الى ثلاث مؤسسات، هي المؤسسة التشريعية (الكونغرس)، المؤسسة التنفيذية (الرئاسة)، والمؤسسة القضائية (المحكمة العليا)، ولكن الدستور لم يضع حدوداً واضحة لدور كل منها كي تقف عنده وهو ما ولد اختلافات وتنازعات دستورية فيما بعد. ولان الدستور لم يضع حدوداً فاصلة امام سلطات وادوار كل مؤسسة، فأن موضوع تخويل الرئيس الامريكي الدخول في حرب بوصفه قائداً عاماً للقوات المسلحة بموجب الدستور، اخذ يثير نقاشات وسجالات داخل الكونغرس الذي يرى اعضاؤه ان واضعي الدستور خولوه –الكونغرس- سلطة اعلان الحرب ليضمنوا ألا يكون

(*) باحث في الشؤون الامريكية –مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد.

لرجل واحد سلطة توريط الولايات المتحدة في الحرب. وعلى الرغم من ذلك خرج الكثير من الرؤساء عن الغاية الاساسية ولم يتورعوا عن الدخول في اكثر من حرب دون اخذ موافقة الكونغرس، او اللجوء الى اساليب تضليلية وضغوط للحصول على تلك الموافقة. وقد شكل عام ١٩٧٣ تاريخاً فاصلاً لقضية التنافس الرسمي في عملية رسم الاستراتيجية بين السلطة التنفيذية ممثلة بمؤسسة الرئاسة، وبين السلطة التشريعية ممثلة بالكونغرس. فقبل هذا التاريخ ومنذ الحرب العالمية الثانية تقريباً احتفظت مؤسسة الرئاسة بالدور المهيمن في عملية رسم الاستراتيجية، إلا انه ومنذ ذلك التاريخ اخذت تلك الهيمنة بالتراجع بسبب ما آل اليه مركز مؤسسة الرئاسة من ضعف بسبب اثار فضيحة ووترغيت، وكذلك بسبب أثار الهزيمة المذلة للولايات المتحدة في حرب فيتنام وما رافقها من صدور قانون سلطات الحرب عام ١٩٧٣ الذي حدد كثيراً من صلاحيات مؤسسة الرئاسة في خوض قرارات الحرب او الاستمرار بها دون موافقة الكونغرس. وكما ان منتصف ١٩٧٣ عد تاريخاً فاصلاً، فان احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ عدت هي الاخرى تاريخاً مهماً لتحديد طبيعة دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الامريكية. فمنذ هذا التاريخ اخذت مؤسسة الرئاسة تستعيد شيئاً فشيئاً دورها المتراجع، لتهيمن على رسم الاستراتيجية، رافق ذلك ضعف واضح ان لم يكن غياباً في دور الكونغرس في ذلك بحكم طبيعة الظروف التي مرت بها الولايات المتحدة ونوعية الاعتداءات عليها واثرها، فضلاً عن سيطرة الجمهوريين على الكونغرس وسيرهم خلف سياسات الرئيس، وهو ما أدى لان تعود مؤسسة الرئاسة الى ممارسة الهيمنة التي كانت سائدة قبل عام ١٩٧٣. الا ان تطورات الازمة الامريكية في العراق والفشل او الاخفاق الذي اصاب الاستراتيجية فيه، فضلا عن زيادة المطالبة من الكونغرس ذي الاغلبية الديمقراطية بان يؤدي دوره الدستوري بصفته شريكاً في العملية، هذه الامور طرحت الى الواقع قضية التنافس الداخلي والحزبي الامريكي ومدى تاثيرها من عدمه على مستقبل الاستراتيجية الامريكية في العراق.

وفي هذا الصدد، يبقى المهم معرفة مدى تأثير التنافس الداخلي في الولايات المتحدة على مستقبل الاستراتيجية الامريكية في العراق، والى اي مدى ستتاثر تلك الاستراتيجية بذلك التنافس، هل ستتغير معالمها كلياً؟ ام ان التنافس الداخلي لن يؤثر على الخطوط العامة للاستراتيجية، وانما سيكون التغيير في التكتيكات فقط؟ ان الاجابة عن هذه التساؤلات ستشكل محور هذا البحث.

اولاً: ميكانزم النظام السياسي الأمريكي

إن قراراً يصدر على صعيد الولايات المتحدة سواء كان في مواجهة الداخل او في مواجهة المجتمع الدولي لا مناص من ان يخضع لتأثيرات متنوعة تعبر عنها حلقات متعددة تؤثر على عملية صنعه بالكيفية التي تتناغم مع مصالحها وتنسجم مع توجهاتها السياسية، فالولايات المتحدة دولة تعمل وفقاً لدستور، ومتنوعة اجتماعياً وزاخرة بمراكز الضغط وبؤر التأثير. وفيها من المؤسسات والقوى المحكومة بقواعد دستورية او اعراف سياسية تستند عليها في ممارسة التأثير في صنع استراتيجية الولايات المتحدة[1].

[1] **Peter Woll, Public Policy, NewYork, Winthrop, INC, 1979, PP 20-22.**

ثمة سؤال يطرح هنا: من يملك مفاتيح صنع الاستراتيجية في الولايات المتحدة؟ وما هي الحلقات المؤثرة فيها؟ والاجابة عن هذا السؤال تتاتى عبر الوقوف على التركيبة السياسية والاقتصادية والدستورية وجماعات الضغط والمصالح التي ينطوي عليها النظام السياسي الامريكي.

واعتماداً على القواعد الدستورية والاعراف السياسية المؤثرة في صنع استراتيجية او استراتيجيات الولايات المتحدة، فان المؤسسات **الرسمية** المؤثرة في عملية رسم الاستراتيجية الامريكية هي:

١- السلطة التنفيذية (مؤسسة الرئاسة): يعد رئيس الجمهورية رئيس الدولة الفعلي خلال مدّة ولايته الانتخابية المحددة دستورياً بـ(اربعة اعوام)[٢]. ومن خلال السلطات الممنوحة للرئيس تنبثق الاجهزة والمؤسسات التنفيذية وسلطاتها، والتي تشكل بمجموعها الادارة الفدرالية للدولة الامريكية، او ما يصطلح عليه بمؤسسة الرئاسة، والتي خضعت خلال الحقب الزمنية المختلفة لعملية تطور واعادة تشكل مستمرين. واذا اعطى الدستور صلاحية الادارة بيد الرئيس، فأن المعطيات السياسية والاقتصادية والدولية بررت الحاجة الى التوسع او اعادة هيكلة المؤسسات التنفيذية بصفة عامة[٣]. وتبعاً لحقائق التاريخ السياسي الامريكي، يمثل الرئيس الامريكي العامل الاكثر ثباتاً في تشكيل سياسة امريكية مستقرة ومتماسكة نسبياً، فمعظم التحركات والافعال التي تبادر بها الولايات المتحدة تأتي من الجهاز التنفيذي ومن مؤسسات صنع السياسة الخارجية التابعة له (وزارة الدفاع ووزارة الخارجية). لتغدو اساس سلطة الجهاز التنفيذي كامنه في صلاحيات الرئيس الذي يتولى بنفسه صناعة الموقف الامريكي وتوجيهه، فضلاً عن مسؤوليته المباشرة في صناعة القرارات داخل البيت الابيض[٤].

وفي العموم، يتمتع رئيس الولايات المتحدة بصلاحيات مهمة رسمها له دستور الاتحاد. وهذه الصلاحيات يمكن تلخيصها بالآتي:

سلطة تنظيم مؤسسات الرئاسة: فالرئيس يمارس مهام تنظيم ومراقبة الادارات والوكالات والمجالس الاستشارية التابعة لمؤسسة الرئاسة عبر الاوامر التنفيذية.

ب-اقتراح الموازنة الفدرالية: وهي خطة الرئيس المالية لادارة برامج الحكومة الفدرالية واستراتيجياتها.

جـ. سلطات الطوارئ: فعلى الرغم من وجود نص دستوري يحدد سلطات الطوارئ، إلا ان الامر بمجمله منوط بتوكيل الكونغرس الرئيس سلطات تمكنه من اداء مهام عمله في حالة

---

[٣] انظر نص المادة الثانية الفقرة الاولى من دستور الولايات المتحدة "تخول السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة، ويقلد منصبه لمدة اربع سنوات...". مع ملاحظة اننا هنا قد اعتمدنا نسخة الدستور الامريكي الموجود في الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الامريكية وهو:

http://www.usinfo.state.gov

[٤] انظر مثلاً: البرت ساي وآخرون، أسس الحكم في امريكا، ترجمة محمد محمد فرج، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٨٠، الفصلين التاسع والعاشر.

(4) Arthur M.Schlesinger:- The Imperial Presidency,In: David P.Filer and Others, American Politics, Bosten, Pearson Custon Publishin, 2003 , PP 190-195.

الطوارئ او في حالة الحرب. ومن ابرز الصلاحيات تلك المتعلقة بقانون مكافحة الارهاب الصادر من الكونغرس عام ٢٠٠١.

د-السلطات في مجال ادارة السياسة الخارجية: حيث كانت اعظم ادوار الرئيس وسلطاته تنحصر في العلاقات الخارجية. وبالنظر لمسؤوليات الولايات المتحدة والتزاماتها الدولية فقد بلغ هذا الدور علواً بالغاً. وغالباً ما تنحصرتلك السلطات في ثلاث وهي: سلطة ادارة العلاقات الخارجية، وسلطة قيادة العمليات العسكرية، وسلطة اجراء المفاوضات وعقد المعاهدات.

ان المدى الواسع من الصلاحيات هو الذي يضفي على الرئيس الدور المهم في صنع الاستراتيجية وهو الذي يميز من ثم السلطة التنفيذية عن باقي السلطات كمؤسسة ذات دور فاعل في صنع الاستراتيجية الامريكية.

٢- المؤسسة التشريعية (الكونغرس)

تنص المادة الاولى، الفقرة الاولى من الدستور الامريكي على ان "تخول جميع السلطات التشريعية الممنوحة لكونغرس الولايات المتحدة، والذي يتألف من مجلس للشيوخ وآخر للنواب"[٥].

والكونغرس محور مهم في النظام السياسي الامريكي، ومرجع لسياسة الولايات المتحدة من خلال الصلاحيات الممنوحة له، في المجالات التشريعية ومراقبة الادارة ومحاسبتها، وهذا ما يتعلق بنقطتين هما:[٦]

النقطة الاولى: صياغة السياسة من خلال صياغة التشريعات القانونية، والموافقة على الميزانية العامة للدولة، التي تعني تمديداً عاماً للموارد الواجب صرفها لتغطية نفقات أي برنامج او سياسة حكومية.

النقطة الثانية: الرقابة على السلطة التنفيذية وسياساتها ومراقبة الاستخدام الامثل للموارد المالية.

ويمارس الكونغرس دوره فيهما من خلال لجانه العاملة، فمجلس الشيوخ فيه ١٦ لجنة قائمة، و٤ لجان خاصة، ١١٥ لجنة فرعية. ومجلس النواب فيه ٢٢ لجنة قائمة، ٩ لجان خاصة، ١٧٥ لجنة فرعية. وهناك ٤ لجان مشتركة تضطلع بمهمة التنسيق بين المجلسين في مجالات التشريع المشتركة[٧].

واذ يعطي الدستور الامريكي الكونغرس صلاحيات واسعة ضمن نظريته لطبيعة علاقة التوازن الواجب ان تسود النظام الامريكي. إلا ان ما يهمنا هنا هي صلاحيات هذه المؤسسة في مجال صنع الاستراتيجية والتي يمكن ايرادها كالآتي:

اصدار القوانين: كجزء مهامه يقوم الكونغرس باصدار القوانين الخاصة بالعلاقات الاقتصادية الخارجية والقوانين الخاصة بالمساعدات الحكومية الامريكية للدول الاجنبية

---

[٥] **نص المادة الاولى الفقرة الاولى من الدستور الامريكي.**

[٦] **توماس جورجيسيان، اجندة كونغرس ٢٠٠٧ العربية، تقرير واشنطن ،٩ يناير ٢٠٠٧- www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=549.**

[٧] **انظر: هشام الغريري، صنع القرار في السياسة الامريكية، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد ١٨، ٢٠٠١، ص١٧.**

والمنظمات الدولية. والسلطة التي يمارسها الكونغرس في مجال تنظيم هذه الامور تتم عبر تشريع القوانين التي لها اثر كبير على استراتيجية الولايات المتحدة لانها تكون ملزمة للمؤسسة التنفيذية[٨].

انشاء الجيوش واعلان الحرب: ان الكونغرس له سلطة انشاء الجيوش والتكفل بها ورصد الاعتمادات المالية اللازمة لذلك، ووضع القواعد اللازمة لادارة القوات المختلفة وتنظيمها. وله كذلك صلاحية اعلان الحرب. اما العمليات العسكرية فقد اكدت ونظمت بموجب قانون سلطات الحرب الذي اقره الكونغرس عام ١٩٧٣.

جـ- صلاحية تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية.

د- اقرار الميزانية العامة: وتعد سلطة إقرار الموازنة العامة واحدة من اهم اسلحة الكونغرس في التأثير على سياسات مؤسسة الرئاسة عبر اقرار أو تقليص او الاحجام عن تخصيص الاعتمادات التي تطلبها تلك المؤسسة[٩].

٣-: المؤسسة القضائية:

تتمثل المؤسسة القضائية بالمحكمة العليا التي لها صلاحيات تقع في أمرين جوهريين يتمثلان[١٠] في:-

---

[٨] مع التنويه اننا لسنا هنا في معرض الحديث عن آلية للتشريع في مجلسي الكونغرس، ولا عن التركيبة الهيكلية للمجلسين، انما جل تركيزنا هو الاشارة الى وجود قوى اخرى تمارس تأثيراً متبايناً على قدرة مؤسسة الرئاسة في صياغة الاستراتيجية الامريكية. وعلاوة على نص المادة الاولى من الدستور يمكن الرجوع الى المصادر ذات الصلة بكيفية تقديم وظهور مشروع القرار وانتهائه الى قانون او رفضه من قبل الرئيس الامريكي عبر فيتو صريح (رفضه صراحة في غضون ١٠ ايام من استلامه واعادته بمبررات رفضه الى المجلس الذي ابتدأ منه في الاصل). او عبر فيتو الجيب (أي استغلال وجود عطلة الكونغرس وعدم التهميش بقبوله او رفضه). للمزيد من التفاصيل انظر:

أ. موقع الكونغرس الامريكي لبيان كيفية اصدار القوانين.

<http://www.goa.gov>.

[٩] الواضح ان اكثر المسائل ذات الصلة هنا هي المتعلقة بتمويل العمليات العسكرية او الانتشار، ومثالها الحديث هو تغطية كلف الحرب في العراق وافغانستان. حيث بات تغطية الاعتماد المالي او تحرير الموازنة العامة التي تحوي ابواب هذا الانفاق محل جدل واعطى عنصر ضاغط للكونغرس، وظهر جلياً ذلك الامر بعد حصول الديمقراطيين على الاغلبية في مجلسي الكونغرس في انتخابات التجديد في تشرين الثاني ٢٠٠٦ .فمثلاً في الموازنة السنوية لعام ٢٠٠٨ المقدمة من قبل الادارة في ٧ شباط ٢٠٠٧ طالبت الادارة لتغطية هذه النفقات بـ (١٤٥) مليار دولار للسنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. انظر:

يحيى عبد المبدي، الكونغرس: انتهت معركة العراق وبدأت معركة الميزانية، تقرير واشنطن، العدد ٩٥، شباط ٢٠٠٧.

http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=580.

وكذلك تقرير: عقود البنتاغون في العراق، معضلة امام الكونغرس، تقرير واشنطن، العدد ٩٨، اذار ٢٠٠٧.

http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=598.

مراقبة الاتحاد. بمعنى الاطمئنان على احترام توزيع الاختصاصات التي نص عليها الدستور بين السلطات الفدرالية وسلطات الولايات.
مراقبة مدى موافقة تصرفات السلطتين التنفيذية والتشريعية للدستور. ويقصد بها ان تحقق حالة من الموازنة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والحيلولة دون ان تتجاوز احداهما على اختصاصات الاخرى. وتعمل المحكمة لتحقيق هذا الهدف من خلال ممارسة صلاحيتها في تقرير اذا ما كانت أوامر رئيس الولايات المتحدة غير شرعية لعدم دستوريتها او ان القوانين التي يشرعها الكونغرس هي غير دستورية. وقد أنحصر تأثير السلطة القضائية في ما تتخذه من قرارات قد يكون لها تأثير في رسم الاستراتيجية الامريكية فيما بعد. اذ قد ترفض قراراً للرئيس او للكونغرس اذا ما استشعرت (السلطة القضائية) بان تلك القرارات هي تجاوز للصلاحيات. وهنا قد يكون القبول او الرفض ذا نتائج مهمة في عملية رسم الاستراتيجية. والمثال البارز هنا ماقرته المحكمة بتدخلها في حسم نتيجة الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠ وقرار المحكمة العليا بفوز بوش الابن ذو دلالة واضحة على مدى ما آل اليه قرار السلطة القضائية من دور مهم في صعود بوش الابن ودعم المحافظين الجدد وتبني استراتيجيات معينة نعيش والعالم اثارها لحد الأن.

مما تقدم دراسته حول آلية عمل النظام السياسي الامريكي ولاسيما مؤسستي الرئاسة والمؤسسة التشريعية، نلاحظ ان اهم العلاقات التي حظيت وتحظى باطار دستوري محدد هي العلاقة بين المؤسستين وما فيها من تداخل وتعارض وتوازن[١١]، قد تتغلب فيه مؤسسة على اخرى باختلاف الادارات المتعاقبة على رئاسة الولايات المتحدة. ونظراً لصفة التعقيد التي تميزت بها هذه العلاقة، اصبح من الصعب تحديد الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة (كأطراف صانعة لها) من الجهة الدستورية، انما يتطلب الحال الاستناد الى الممارسات العملية والنظام الحزبي، والاعراف، والاحكام القضائية المؤيدة لها. فمثلاً مواضع التداخل بين السلطتين في مجال الشؤون الخارجية (اعلان الحرب، ابرام المعاهدات، تعيين كبار الموظفين، تنظيم العلاقات التجارية مع الدول الاجنبية) ومواضع التقاطع بينهما حيث (سلطة الفيتو، الاختصاص الوظيفي، زيادة فاعلية الكونغرس، ادوار لجان الكونغرس، ادوار اعضاء الحزب المنافس داخل مجلس الشيوخ في تعطيل التشريع...) جعلتا علاقتهما متوازنة: دستورياً عبر منح سلطة الفيتو المتبادلة لكلا المؤسستين، وتحديد مدة انتخابهما، وطريقة وصولهما الى المنصب بشكل مختلف احدهما عن الأخر (الفصل بين السلطات). وعمليا حيث لجوء الرؤساء الى فتح باب للاتصال باعضاء الكونغرس (اللقاءات، اخذ استشارة الاعضاء البارزين، تقديم معلومات لاعضاء الكونغرس..) لتمرير ما يريدونه من قرارات وما يتبنوه من افعال. ورغم ذلك يبقى التوازن بين السلطتين توازناً نسبياً وغير مطلق.

---

[10] Karen O'Connor and Larry J. Sabato, The assentials of American Government: Continuity and Change, NewYork, Longman, 2002,PP 226-268.

[١٢] انظر:

James H.Thurber, Op.Cit, PP 155-167.

ثانياً: طبيعة التنافس الداخلي في الولايات المتحدة

يأخذ التنافس الداخلي في الولايات المتحدة مستويين(انظر الشكل رقم ١):

الاول: التنافس بين مؤسسة الرئاسة بوصفها تمثل السلطة التنفيذية، وبين الكونغرس بوصفه يمثل السلطة التشريعية.

الثاني: التنافس الحزبي بين الحزبين الرئيسين في الولايات المتحدة، الحزب الجمهوري الذي يتمثل حاليا بدرجة كبيرة في السلطة التنفيذية، والحزب الديمقراطي الذي حصل على الاغلبية في السلطة التشريعية.

١- التنافس بين مؤسسة الرئاسة والكونغرس.

لقد وجد الاحتكاك بين الكونغرس كأهم سلطة للتشريع ورئيس الدولة الامريكية منذ نشأة وضع الاتحاد. ولعل ذلك راجع في الغالب الى الفسحة المرنة التي لم يتناولها الدستور لاسيما بتفعيل الاختصاصات والصلاحيات في المجال الدولي. ويأخذ الاحتكاك مديات متباينة، اذ قد يتغلب الرئيس احياناً او يهيمن الكونغرس في أحيان اخرى تبعاً لشخصية الرئيس الامريكي، والحزب المسيطر في الكونغرس والمناخ السياسي العام الذي يحيط بالتشريع او بالاستراتيجية قيد النقاش كحال الاقتصاد، أو وضع الحرب،...الخ.

ويلاحظ انه في حالة الاختلاف بين توجهات الرئيس وحزب الاغلبية في الكونغرس، ان قيمة الرئيس وقوته تبدوان واضحتين في رفضه لمشاريع القرارات المعدّة من قبل الكونغرس، وهنا يقول الرئيس السابق كلنتون: "...هذه واحدة من تلك اللحظات في التاريخ عندما اكون شاكراً لحكمة اجدادنا المؤسسين. يحق للكونغرس ان يقترح لكن رئيس الجمهورية له الحق في ان يوقع او ينقض "[١٢].

شكل رقم ١ – اتجاهات التنافس الداخلي في الولايات المتحدة –التي يمكن ان تؤثر على مستقبل الاستراتيجية الامريكية في العراق[١٣]

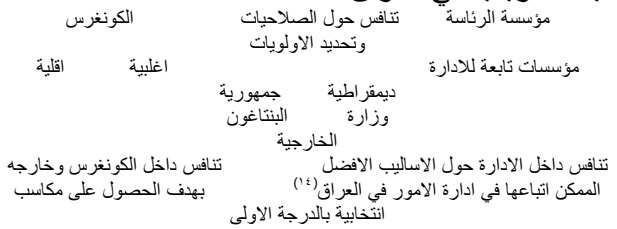

وهكذا حمل الدستور الامريكي دعوة صريحة للصراع والتنافس بين سلطات النظام السياسي التشريعية والتنفيذية. ويعزز ذلك ان الرئيس ينتخب من هيئة انتخابية منتخبة في الولايات كافة، اما ممثلو مجلسي الكونغرس فلديهم جمهور انتخابي ضيق في مناطقهم او ولاياتهم، ويمثلون مصالح محددة، يمكنها ان تتصارع مع مصالح الرئيس. وهذا الصراع

12-Ibid.

١٣ - الشكل من اعداد الباحث .

١٤ - حول هذا التنافس وآثاره انظر: راجيف تشاندراسيكا ران، معركة متواصلة بين الخارجية الامريكية والبنتاغون حول اسلوب العمل في العراق، صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١٠٣٩٥، ٢٠٠٧/٥/١٥.

محكوم ليس فقط بوجود او عدم وجود حزب ذي اغلبية في الكونغرس مختلف عن حزب الرئيس بل كذلك بتباين المدد ضمن المنصب نفسه[١٥].

وقدر تعلق الامر بالخلاف بين مؤسسة الرئاسة والكونغرس حول الاستراتيجية الامريكية في العراق ، فعندما حاز الديمقراطيون على الاغلبية في الكونغرس بمجلسيه، ارادوا ان يعيدوا للكونغرس دوره المفقود . واهم ما في ذلك الدور ، القضية الاساسية التي كانت محور الانتخابات وهي قضية استمرار الوجود العسكري الامريكي في العراق . وقد صرحت رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي " ان من واجب الحزب الديمقراطي والكونغرس اعادة القوات الامريكية في اسرع وقت ممكن ، والا فان الكونغرس سيخالف اراده الرأي العام الامريكي "[١٦].

وقد اراد الكونغرس ان يضيق على الرئيس في صلاحياته ، فقام المشرعون بوضع مشروع قانون يربط تمويل الحرب في العراق باعلان برنامج لانسحاب القوات الامريكية ، وهو ما يعني رسم استراتيجية جديدة في العراق ، يكون لقلم الكونغرس دور مهم في صياغتها، على اساس ان اكبر ضغط يمكن ان يمارسه الكونغرس هو في التخصيصات المالية بوصفها من اختصاصه حصرياً. ومن هنا حاول الرئيس بوش المناورة بان وعد الكونغرس بتقديم تنازلات في القضايا الداخلية مقابل ان يساعده الاخير في قضية العراق ، وقد خاطب الرئيس بوش حشداً من نواب الحزب الديمقراطي ملمحا الى ان ما يدور في العراق وتمويل الحرب هي القضية الاساسية التي تؤرق الادارة الامريكية ، وان الادارة على استعداد للتعاون في القضايا الداخلية [١٧].

وفي المقابل، تواترت محاولات الديمقراطيين لتمرير نص تشريع يلزم الرئيس على اعادة النظر في استراتيجيته في العراق، وركزوا جهودهم على محاولات سحب الجنود من العراق، ففي ٢٤آذار ٢٠٠٧ وافق مجلس النواب على مشروع قرار يقضي بسحب كل القوات الامريكية القتالية من العراق بحلول الاول من ايلول ٢٠٠٨ على اكثر تقدير، في مقابل ان يوافق الكونغرس على منح التخصيصات المالية التي تطلبها ادارة الرئيس للجيش الامريكي في العراق [١٨].

ومن المتعارف عليه ان مشروع القرار الذي يقدمه مجلس النواب ويوافق عليه، يمرر الى مجلس الشيوخ لمناقشته والتصويت عليه. وما حصل ان مجلس الشيوخ وافق ايضا على مشروع القرار في ٢٨ آذار٢٠٠٧ باغلبية ٥٠ صوتا مقابل ٤٨، الامر الذي دعا الرئيس بوش للقول بانه يشعر بخيبة الامل، وانه سيستخدم حق الفيتو اذا ما وصل القرار اليه، وهو الامر الذي حصل بالفعل. فاستخدم الرئيس هذا الحق لابطال القرار معللاً ذلك بان تحديد اي جدول زمني للانسحاب سيتيح للمتمردين انتظار رحيل الامريكيين للعودة للتحرك بقوة

---

[١٥]- **Arthur M.Schlesinger, The Imperial Presidency, In: David P.Filer and Others, Op.Cit, PP 198-202**

[١٦]- **جيم هوغلاند، واشنطن والكونغرس والعراق، حساب الربح والخسارة، صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١٠٣٥١، ١ /٤ /٢٠٠٧.**

[١٧] - **موقع البيت الابيض الالكتروني، www.whighthous.gov ٢٠٠٧/٢/١٤**

[١٨] - **موقع البيت الابيض الالكتروني، www.whighthous.gov ٢٠٠٧/٣/٢٥**

في العراق[١٩]، وهو ما استدعى من الكونغرس تحصيل نسبة الثلثين في كلا المجلسين لجعل القرار ملزما، الامر الذي لم يتمكن الديمقراطيون من الوصول اليه بسبب الاغلبية الضعيفة التي يتمتعون بها من جهة، ونظرا لإلتزام الجمهوريين بسياسيات الرئيس بوش واستراتيجيات ادارته في العراق من جهة ثانية.

وكمحاولة من ادارة الرئيس بوش لتجاوز حدة الخلافات حول موضوع العراق، طلب الرئيس من الكونغرس في ٦ آيار ٢٠٠٧ العمل لوضع قانون جديد لتمويل حرب العراق "أناشد الكونغرس العمل مع ادارتي لوضع قانون انفاق مسؤول للحرب. بالعمل معاً اعتقد ان في امكاننا تبني قانون جيد بسرعة واعطاء قواتنا كل الموارد والمرونة التي تحتاج اليها". ورأى الرئيس ان الديمقراطيين يحاولون إظهار معارضتهم للحرب عن طريق ربط التمويل بالانسحاب، ولذلك قال" ان الجدل حول الحرب في دولة ديمقراطية لايجب ان يؤدي الى منع التمويل عن الجنود في الميدان...أعرف ان الجانبين الديمقراطي والجمهوري لن يتفقا على كل نقطة في هذه الحرب، ولكن عواقب الفشل في العراق واضحة لنا جميعا"[٢٠].

ويبدو ان بعض النجاحات التي تحققت في العراق، وكذلك تصريحات بوش وجهوده للتعامل مع الكونغرس قد اتت ثمارها، ففي ١٦ آيار٢٠٠٧ رفض مجلس الشيوخ الامريكي تعديلين على مشروع قانون بخصوص العراق يتضمنان وضع جدول زمني للانسحاب العسكري من العراق، وقطع التمويل عن الانتشار العسكري الامريكي في هذا البلد ابتداءاً من ٣١ آذار ٢٠٠٨، وقد فشلت الاغلبية الديمقراطية في الحصول على عدد الستين صوتاً اللازمة في ذلك الاقتراع الذي لم تحصد فيه سوى ٤٩ صوتاً.

وفي هذا الصدد، لا بد ان نشير الى ان خلاف الرئيس بوش مع الكونغرس ليس فقط كون الكونغرس ديمقراطي الاغلبية - وان كان الجمهوريون في اغلبيتهم يقفون مع سياسات الادارة _ ، وانما مع الكونغرس بصفته مؤسسة تشريعية تجد انها تملك حق التشريع وانها تمثل الشعب الامريكي الذي ضاق ذرعا باستمرار الحرب واستمرار وصول جثث القتلى الامريكان في مشهد لم يألفه منذ حرب فيتنام ، وكذلك استمرار صرف اموال دافع الضرائب الامريكي على حرب لا يبدو ان نتيجتها كما تريد امريكا . ولذلك فعلاوة على رفض الديمقراطيين لخطط ادارة الرئيس بوش ، نجد ان اعضاءاً بارزين من الحزب الجمهوري طالبوا الادارة الامريكية بتغيير سياساتها في العراق . ومن ذلك ان السيناتور الجمهوري جون ورنر ، رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ (عندما كانت الاغلبية جمهورية قبل ان تتحول الاغلبية للديمقراطيين) ، والذي كان من اشهر المدافعين عن الحرب في العراق ، صرح بان على الولايات المتحدة ان "تفكر في تغيير توجهها" اذا لم يتراجع العنف في العراق[٢١]. كما واضاف " اعتقد ان من مسؤولية حكومتنا تحديد ما اذا كان تغيير توجهنا ضرورياً في العراق ، وعلينا التفكير في كل الخيارات في هذه

---

[١٩] -الكونغرس يستعد لمواجهة بين بوش والديمقراطيين بسبب تمويل حرب العراق، صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١٠٣٥١ ، ١ / ٤/٢٠٠٧.

[٢٠] - صحيفة الشرق الاوسط، ٧ / ٥/٢٠٠٧.

[٢١] - صحيفة الحياة اللندنية، ١٠/١٠/٢٠٠٦.

المرحلة "[٢٢]. وايضا معارضة السيناتور جون ماكين (عن ولاية ايروزونا) لسياسات الرئيس بوش في العراق والتي وصفها بانها فاشلة واعلن تبرؤه منها[٢٣] . وكذلك السيناتور تشاك هاغل (ولاية نبراسكا) الذي وصف الوضع في العراق بانه شبيه للوضع في فيتنام وقال " كلما طال امد بقاء القوات الامريكية في العراق كلما زادت الخسائر فضلا عن زيادة الانقسام والجدل داخل المجتمع الامريكي "[٢٤].

وعموما ، يرى اغلب المحللون وكذا مقربون من القرار الامريكي ان لب التنافس والخلاف يكمن في ان الرئيس بوش لا يريد الاعتراف بان حرب العراق كانت خطأً جسيماً . لذلك فهو يكرر الحاجة الى البقاء واتمام المهمة ، ويعد عدم البقاء العسكري فيه هو الخطأ الاستراتيجي لامريكا ، وسينعكس سلبا على حلفائها في المنطقة . كما ان الرئيس بوش اذا اعترف بان الحرب كانت خطأ ، وان نتائجها كارثية ، فعليه ان يستقيل [٢٥]. ولذلك هو يأمل بتحويل المشكلة الى الرئيس الذي سيأتي بعده، وقد المح الى ذلك في خطابه الاخير حول العراق بعد تقرير الجنرال باتريوس مباشرة، بطرح فكرة ان المشكلة ان لم تنته في عهد ادارته فانها ستتحول الى الادارة القادمة.

٢- التنافس بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري.

هناك شبه اجماع بين المحللين على ان الحرب في العراق وفشل ادارة الرئيس بوش الابن في التفاعل مع تطورات الوضع فيه كانت من اهم اسباب خسارة الحزب الجمهوري في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٦ لصالح الديمقراطيين[٢٦]. وكان من الطبيعي ان تؤثر الاخطاء الامريكية الفادحة في العراق على وضع الادارة الامريكية والحزب الجمهوري ذاته عندما دب الانقسام فيه ممهداً الطريق لفقدان الجمهوريين لإغلبيتهم في الكونغرس.

وقد اصبح مستقبل وجود القوات الامريكية في العراق، ومستقبل الاستراتيجية الامريكية في هذا البلد، اصبح موضوع التنافس بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري،حتى طغى الامر على الحملات الانتخابية الرئاسية لانتخابات ٢٠٠٨ لمرشحي الحزبين، فبينما يصر مرشح الحزب الجمهوري جون ماكين على ضرورة بقاء القوات الامريكية في العراق لامد طويل-تطرف ماكين في احد احاديثه فاوصل المدة الى مائة عام-، نجد ان مرشحي الحزب الديمقراطي(هيلاري كلنتون وباراك اوباما يصرحان دوما بانهما سيعملان على سحب القوات من العراق اذا ما وصلا- اي منهما- الى سدة الرئاسة. والحقيقة ان التنافس حول موضوع القوات في العراق وسحبه من عدمه هو تنافس اساسه

---

[٢٢]- المصدر نفسه.

[٢٣]-يحيى عبد المبدي ، خلافات الحرب الجمهوري قبل انتخابات ٢٠٠٦ ، تقرير (واشنطن) ، العدد ٧٥، سبتمبر ٢٠٠٦ . www.taqrir.org/showarticle.cfm? id=460

[٢٤]- المصدر نفسه.

[٢٥] - هدى الحسيني، امريكا للمالكي: اذا لم تغير سياستك سنغيرك، صحيفة الشرق الاوسط، العدد ١٠٣٩٧، ٢٠٠٧/٥/١٧.

[٢٦]- يحيى عبد المبدي ، تحديات الكونغرس- الديمقراطي- الجديد ، تقرير (واشنطن) ، العدد٩٠، يناير٢٠٠٧ www.taqrir.org/showarticle.cfm? id=550

الفوز بمكاسب انتخابية(مسايرةً) لموقف الراي العام الرافض لحال الجيش الامريكي في العراق الذي مني بانتكاسات كبيرة دون ان يحقق نجاحات ملموسة باستثناء بعض الحالات هنا او هناك. فأغلبية الجمهوريين مازالوا يسايرون موقف الادارة الامريكية التي اعلنت مراراً وتكراراً ان فعلها في العراق جعل العالم اكثر امناً، وانه جلب للعراقيين الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان. وهنا نقتبس من كلام النائبة الجمهورية إليانا روس ليتنين عضوة لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب التي رأت ان الحرب في العراق هي امتداد للحرب ضد الارهاب المتمثل بالإسلام الراديكالي " لا يمكن ان ندع الاسلام الراديكالي يفوز"[٢٧]. كما عدت النائبة ان من يطالبون القوات الامريكية بالانسحاب هم مخطئون، وأن من يقول ان الحكومة العراقية فاشلة هم لا يعرفون الحقيقة، وان اعداء الحكومة العراقية " أعداءٌ للديمقراطية واعداءٌ لنا ايضا"[٢٨]. ولنتذكر هنا ان فشل محاولات الديمقراطيين في أخذ قرار ملزم من الكونغرس يجبر الرئيس على سحب جزئي او شامل للقوات الامريكية من العراق، يعود بالدرجة الاساس الى وقوف الجمهوريين الى جانب ادارة الرئيس بوش الابن في توجهاتها لتحقيق الاهداف المتوخاة من الحرب على العراق. وهذا الحال هو ما دفع بزعيم الاغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ السيناتور هاري ريد الى التعبير عن امتعاضه من قيام الجمهوريين بالحيلولة دون فتح النقاش حول خطة الرئيس بوش، وقال ان ما فعله الجمهوريون بمثابة تصويت لصالح استمرار الرئيس في سياساته الفاشلة في العراق، ووجه كلامه للاعضاء الجمهوريين قائلاً "يمكنك ان تجري ولكن لا يمكنك ان تختبئ"[٢٩].

وفي الجانب المقابل قال السيناتور الجمهوري ليندسي غراهام" ان ربط الاهداف بجدول زمني، يمكن ان يؤدي الى هزيمة هي غير مقبولة بالنسبة لي، وهذه حرب لا يمكن ان نخسرها"[٣٠].

ورغم ان جهود الادارة استمرت محاولةً التقرب من الديمقراطيين، ومثالها، ان البيت الابيض بحث بتاريخ ٢٥ حزيران٢٠٠٧ سبل الوصول الى حل وسط بشأن العراق مع الكونغرس لتفادي الدخول في مواجهات مع المشرعين مستقبلاً[٣١] ، الا ان المشرعين الديمقراطيين مازالوا على خلافهم مع الادارة، آملين في تعرية سياساتها امام الرأي العام، وهو ما يعني الحصول على مكاسب داخلية في اية انتخابات قادمة. وقد صرح السيناتور

---

[٢٧] - نص الحديث عن : قناة الحرة الفضائية،٢٠٠٧/٩/١٠.

[٢٨] -المصدر نفسه.

[٢٩] - يحيى عبد المبدي ، الكونغرس : انتهت معركة العراق وبدأت معركة الميزانية ، تقرير (واشنطن) ، العدد٩٥، شباط٢٠٠٧ www.taqrir.org/showarticle.cfm? id=580

[٣٠] - صحيفة الشرق الاوسط، ٢٠٠٧/٥/١٢.

[٣١] - نقلت صحيفة لوس انجليس تايمز ان الرئيس الامريكي جورج بوش سمح بمراجعة داخلية للسياسة لإيجاد خطة ترضي معارضيه بدون التضحية باهدافه الرئيسة. ومن بين الافكار التي طرحت بحسب الصحيفة ، البحث فيما اذا كان على الولايات المتحدة ان تدعو الى عراق لا مركزي، وهو المفهوم الذي عاد وظهر في الكونغرس. أنظر: بوش يسعى لتسوية مع الكونغرس تتضمن مزيدا من اللامركزية في العراق، صحيفة الشرق الاوسط ، العدد ١٠٤٣٧، ٢٠٠٧/٦/٢٦. وقد صوت مجلس الشيوخ بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٦ على قرار غير ملزم بتقسيم العراق الى ثلاث فيدراليات وحكومة مركزية في الوسط .

الديمقراطي جوزيف بايدن" ان الادارة لا تملك اي استراتيجية للكسب في العراق"[٣٢]، كما قالت رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي" عندما يتعلق الامر بالحرب في العراق يصم الرئيس أذنيه، انه لا يستطيع ان يسمع الا ما يريد سماعه"[٣٣]. وكذلك صرحت بيلوسي لشبكة أي بي أس " لدينا واجبات تجاه الامريكيين تحتم علينا التوصل الى ارضيةمشتركة، لكن اذا اصر الرئيس على عدم المحاسبة وانه يريد صكا على بياض لحرب بلا نهاية فاننا سنعارض ذلك"[٣٤]. وكان الرئيس الاسبق جيمي كارتر قد وصف ادارة الرئيس بوش بانها الاسوأ في التاريخ الامريكي[٣٥] .

ان معارضة الديمقراطيين وتنافسهم مع الجمهوريين لا تزال قائمة، ولا توجد بوادر لتخفيف حدة الصراع، اولاً لإسترجاع الكونغرس دوره المفقود وثانياً لأن الإنتخابات الرئاسية قريبة، وان اي خطأ ترتكبه الادارة سيحاول الديمقراطيون استغلاله للحصول على مكاسب اضافية، لأن الواقع يجعلنا نرى ان اللعبة بين الديمقراطيين والجمهوريين أصبحت من نمط اللعبة الصفرية –وخصوصا فيما يتعلق بالمنافسة الداخلية- ومن ثم فاية نقطة يخسرها الجمهوريون سيعدها الديمقراطيون بمثابة مكسب لهم.

والسؤال الذي يحتاج لإجابة هنا: ماهو أثر التنافس الذي سبقت الإشارة إليه على مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في العراق؟

ثالثاً: التغييرات التي اصابت الاستراتيجية الامريكية في العراق

تغيرت الاستراتيجية الامريكية في العراق أكثر من مرة، وأدخلت على جانبها التكتيكي والعملياتي تغييرات كثيرة، منها ماجاءت به (الاستراتيجية القومية للنصر في العراق) التي صدرت عام ٢٠٠٦ على اثر الخسائر المتلاحقة التي واجهتها القوات الامريكية على يد رجال المقاومة العراقية التي عطلت الجهود الامريكية لاحكام السيطرة على العراق، وأفشلت التصورات الامريكية بان حرب العراق ستكون أشبه ب(رقصة زنجية- سهلة ورخيصة وخفيفة-)، على اعتقاد فاسد مؤداه ان العراقيين يتلهفون (للحرية والديمقراطية) وان تخليص العراق من النظام الحاكم ستعد خدمة لن ينساها العراقيون للولايات المتحدة. وعند قراءة بنود هذه الاستراتيجية سنجدها تتقاطع وبشكل كبير – وفيما يتعلق بالوجود العسكري- مع ما صرح به الرئيس بوش عقب احتلال العراق عندما قال مخاطباً العراقيين عام ٢٠٠٣ "سرعان ما ستعود حكومة العراق ومستقبل بلادكم إليكم ،....سوف نساعدكم على إقامة حكومة مسالمة ونيابية تحمي حقوق المواطنين كافة، ومن ثم ستغادر قواتنا العسكرية....." . اما الاستراتيجية القومية للنصر في العراق فرفضت وضع جدول زمني للإنسحاب، وأوضحت ضرورة كسب الحرب وتحقيق النصر وبشتى الوسائل. ورفضت الاستراتيجية منطق الفشل في العراق.

---

[٣٢]- صحيفة الشرق الاوسط ، العدد ١٠٣٩٧، ٢٠٠٧/٥/١٧

[٣٣] - نشرة وكالة الانباء الفرنسية المسائية، ٢٠٠٧/١٠/١٠.

[٣٤] - صحيفة الشرق الاوسط ، العدد ١٠٤٠٢، ٢٠٠٧/٥/٢٢.

[٣٥] - المصدر نفسه .

وعلى العموم، يمكن تتبع التغييرات التي أحدثت على الاستراتيجية الامريكية في العراق وفق التقسيم الآتي[٣٦]:

أ - استراتيجية التدمير (التخبط الامريكي وسوء التقدير) : اذ اثبتت الوقائع اليومية القصور الفاضح لدى مخططي الاستراتيجية الامريكية في تصور صعوبة نجاح المهمة في العراق بعد الاحتلال العسكري [٣٧]. وقد اعترف الحاكم المدني في العراق بول بريمر –في كتابه عامي في العراق... الذي اصدره عام ٢٠٠٥- بان ادارة الولايات المتحدة للشان العراقي كانت في حالة فوضى منذ بدء الإحتلال، وأن أخطاءاً عديدة قد ارتكبت قادت بالوضع الى التردي [٣٨].

هذه الاخطاء الامريكية ادت بالادارة الى اجراء تغييرات في الاستراتيجية وهو ما ورد في استراتيجية النصر القومي ٢٠٠٦.

ب- الاستراتيجية القومية للنصر في العراق ٢٠٠٦(من الانسحاب الى البقاء حتى استكمال المهمة!!)

كمحاولة للخروج من المأزق الذي عاشته الادارة والقوات الامريكية وكذا القوات المتحالفة معها في العراق، قدم الرئيس استراتيجية جديدة قال انها ستكون مقدمة لتقليص القوات الامريكية الموجودة في العراق. صدرت على شكل تقرير اعده احد مراكز الدراسات المرتبط والادارة الامريكية بعلاقة قوية واطلق عليه (الاستراتيجية القومية للنصر في العراق)، وقد حدد التقرير(النصر) بلائحة من الاهداف القريبة والمتوسطة والبعيدة المدى، التي يؤدي انجازها الى البدء بسحب القوات الامريكية في العراق . وكان من بين تلك الاهداف، تلبية المعايير السياسية، وبناء المؤسسات الديمقراطية ، واعداد قوات امن نشطة لجمع المعلومات الاستخبارية ، وتدمير الشبكات (الارهابية) ، والحفاظ على الامن ، واجراء الاصلاحات الاقتصادية الاساسية لارساء اساس اقتصاد متين [٣٩]. ورفضت هذه الإستراتيجية وضع جدول زمني للإنسحاب، وأوضحت أهمية الإنتصار في العراق. ورفضت الوثيقة منطق الفشل اذ "أنه ليس خياراً في العراق". لأن الفشل، سيحول العراق الى أرض خصبة ومأوى ومقرٍ للإرهابيين اولاً، وثانياً، إذا ما فشلت الاستراتيجية الأمريكية، فإن ذلك يعني غيابَ العراق كنموذج يؤدي دوراً مهماً لنشر الديمقراطية والحرية في دول المنطقة. وثالثاً لأن الفشل في العراق سيؤدي الى فوضى وحرب طائفية

---

[٣٦] - لمزيد من التفصيل انظر : عامر هاشم، مستقبل الاستراتيجية الامريكية في العراق بين احتمالي الاستمرارية والتغيير، بحث مقبول للنشر مقدم الى ندوة(الاتفاقية الامنية العراقية الامريكية...)، مركز العراق للدراسات، دمشق، نيسان ٢٠٠٨.

[٣٧]- حول اخطاء الاستراتيجية الامريكية في بداية الاحتلال يمكن الرجوع الى: انتوني كوردسمان، نحو استراتيجية امريكية فعالة في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد٣١٣،٣/٢٠٠٥، ص ص ٣٥-٣٦.

[٣٨]- للاستزادة يمكن الرجوع الى الكتاب الاصلي او عرض الكتاب في: محمد المنشاوي ، كتاب (بول بريمر) الجديد : لامفاجئات ولاخروج عن خط إدارة بوش ، تقرير واشنطن ، العدد ٤١ ، ١٤ يناير ٢٠٠٦ . www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=252

[٣٩]- انظر نص الاستراتيجية على موقع وزارة الخارجية : http://www.usinfo.state.gov

مع عواقب وخيمة للمصالح الأمريكية في المنطقة ككل. الا ان الاهداف المثالية المشار اليها لم تكن لتتحقق مع استمرار التخبط الامريكي وعدم فهم العقلية العراقية، وتبسيط الامور واغفال او التغافل عن خطورة الوضع في العراق وما يمكن ان تتدهور اليه الاوضاع [٤٠].

ج- الإستراتيجية الأمريكية لعام ٢٠٠٧ (زيادة عديد القوات الامريكية وتغيير نمط التحالفات)

أقر وزير الدفاع الامريكي السابق دونالد رامسفيلد قبل يومين من تقديمه استقالته على اثر الخسارة التي مني بها الجمهوريون في انتخابات التجديد النصفي للكونغرس ٢٠٠٦ والتي عدت استفتاءاً من قبل الشعب الامريكي على سياسات الجمهوريين بالفشل الامريكي في العراق والخلل الذي عانت منه الاستراتيجية الامريكية التي قال عنها انها تحتاج الى تعديلات كبيرة. وقالت المتحدثة باسم البيت الابيض ايرين ويتشر ان الرئيس غير راض عن التقدم في العراق، و"الامر الواجب القيام به هو اعادة تقييم التكتيك الذي نتبعه". على ان استمرار الانحدار البياني في مستوى الامن والخدمات ، وللدعوات الامريكية التي بدأ يعلو صوتها التي مفادها ان البنتاغون اخطأ عندما لم يترك في العراق القوات العسكرية الكافية لحفظ الامن والابقاء على المكاسب المتحققة ما بعد الاحتلال ، قدم الرئيس بوش في كانون الثاني ٢٠٠٧ ما عرف بالاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق، وهي استراتيجية قائمة على خطين متوازيين ، الخط العسكري الذي فحواه زيادة عدد القوات الامريكية المتواجدة في العراق وخصوصا في المناطق الساخنة وابرزها بغداد والانبار ، ومساعدة القوات العسكرية العراقية في شن عمليات كبيرة على مناطق المقاومة. والخط الاخر هو اجراء اصلاحات داخلية يرافقها توسيع نشاط الخدمات المقدمة في داخل المدن لاحداث تغيير اقتصادي – اجتماعي في الداخل العراقي .

وبناءً على ما تقدم، اخفاق في مختلف الميادين من قبل القوات العسكرية الامريكية، يقابله اصوات تعلو داخل الولايات المتحدة تطالب بادخال تغييرات على نمط التفكير الاستراتيجي في العراق، في ضوء ذلك كيف نقرأ اثر التنافس داخل الولايات المتحدة على مستقبل الاستراتيجية الامريكية في العراق؟

رابعاً: أثر التنافس الداخلي على مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في العراق

لان اصوات الديمقراطيين ما زالت تعلو بضرورة ادخال تعديلات مهمة على الاستراتيجية المتبعة في العراق، واصفين النجاح الحاصل في بعض المدن العراقية مثل الانبار هو حالة استثنائية كون ان سكانها متجانسون طائفيا وقوميا ، وان نسختها لا يمكن ان تطبق على اية مدينة اخرى ، ون ثم فالنجاح فيها لا يمكن ان يطغى على استمرار الفشل والتراجع الامريكي. ولذلك قالت السيناتورة هيلاري كلنتون رداً على شهادتي الجنرال ديفيد بترايوس والسفير رايان كروكر في منتصف شهر ايلول ٢٠٠٧ " ان تقييم الجنرال

---

[٤٠] **- عانى التخطيط الامريكي من النقص وسوء الادارة. كما عانت قضية اعادة الاعمار من بطء الاجراءات الروتينية وتقليل الاعتماد على الكفايات العراقية مع اعطاء عقود الاعمار للشركات الامريكية الكبرى، هذا فضلاً عن تردي الاوضاع الامنية التي أخرت من عمليات اعادة الاعمار ، يضاف لذلك كله تزايد عمليات المقاومة العراقية التي حققت ارقاماً كبيرة في عدد القتلى والجرحى من الجنود الامريكان، الامر الذي فرض على الادارة الامريكية وبالطبع القيادة العسكرية الامريكية في العراق ادخال تغييرات جديدة على استراتيجيتها.**

بترايوس للوضع في العراق يستدعي منا عدم تصديق تفاصيله... لقد اصبحتما [بترايوس و كروكر] ناطقين باسم سياسة يعدّها اكثرنا فاشلة"[٤١].

وفي ظل هذا التنافس المحتدم داخل الولايات المتحدة، وكذلك في ظل الوضع الداخلي العراقي (المتأثر بتلك الاستراتيجية) حيث العملية السياسية المترنحة، والتراجع الاقتصادي، وغياب ملحوظ للأمن والخدمات، الى أي مدى سيؤثر التنافس الداخلي في الولايات المتحدة على مستقبل الاستراتيجية الامريكية في العراق؟

ان توقع التاثير المحتمل يقودنا للاخذ بنظر الاعتبار عدداً من العوامل المؤثرة في ذلك، ومنها:

١- طبيعة الادارة الامريكية التي ستاتي الى البيت الابيض: عندما تنتهي انتخابات الرئاسة الامريكية للعام الحالي ٢٠٠٨ فانها ستفرز فائزاً واحداً، فاذا كان الفائز هو جون ماكين مرشح الحزب الجمهوري فاننا لانتوقع تغييرا في الاستراتيجية الامريكية، اذ انه من المرجح ان يسير على نهج سلفه الرئيس بوش لاسيما وانه صرح بتاريخ ٢١ آذار ٢٠٠٨ عقب زيارته للعراق بان" الانسحاب الامريكي من العراق سيعني انتصار القاعدة "[٤٢]. اما اذا ما وصل واحد من مرشحي الحزب الديمقراطي، فاما ان يفيا بوعودهما الانتخابية ويجريان تغييرات (جوهرية) على الاستراتيجية الامريكية في العراق كما وعدا [٤٣]، واما ان تسكت اصوات الوعود مع علو صوت النتائج الانتخابية وانتقال الامر من التنظير الى التعامل الجدي مع عالم تريد الولايات المتحدة ان تتسيده بلا منافس.

الاوضاع الميدانية في العراق وطبيعة العلاقة العراقية الامريكية . الى وقت كتابة هذا البحث والقوات الامريكية تستعيد شيئا فشيئا الامن الذي ساهمت هي ذاتها في فقده من العراق- عمدا او جهلا-، كما ان القوات العراقية تتقدم شيئا فشيئا وان كان تقدمها بطيئا لاكثر من سبب ربما ابرز الاسباب ان امريكا لاتريد للقوات العراقية ان تكون على جاهزية عالية حتى لاتحل محلها تماما في حفظ الامن ومسك الارض في عموم العراق، والامر الآخر الاساس الخاطئ الذي بني عليه الجيش والجهاز الامني العراقي بعد ان امتدت اليه يد المحاصصة الممقوتة في العراق وهو امر لايمكن باي حال من الاحوال تبرئة السياسيين الامريكيين منه ايضا. استمرار الامر على هذه الوتيرة سيفرض على الولايات المتحدة تغييراً طفيفاً في طبيعة الاستراتيجية سيتركز على ابقاء عدد كاف من القوات داخل قواعد ثابتة، وهو الامر الذي ستعمل الادارة الامريكية فرضه على العراق بعد ان توقع الاتفاقية الامنية العراقية الامريكية المشتركة التي سترسم مستقبل الوجود العسكري الامريكي في العراق وايضا طبيعة علاقة العراق بالولايات المتحدة. وحتى اذا ما وصل الى الرئاسة مرشح الحزب الديمقراطي، فاعتقد ان الاوضاع الميدانية في العراق لن تمنحه مساحات واسعة للحركة اكثر مما متاح الان للرئيس بوش وادارته الجمهورية، ربما باستثناء بعض

---

[٤١] - المرشحون للرئاسة الامريكية يوظفون شهادة الجنرال والسفير للدعاية الشخصية، صحيفة الشرق الاوسط، ٢٠٠٧/٩/١٣.

[٤٢] قناة الحرة الفضائية، ٢٠٠٨/٣/٢١.

[٤٣]- المصدر السابق.

الاجتهادات البسيطة التي ستبدو وكأنها لمسات بسيطة بريشة رسام على لوحة رسمت من قبل وحددت قياساتها والوانها الرئيسة.

مستقبل الازمة الايرانية-الامريكية.

ان ما يصدر من تصريحات سياسية واعلامية من الطرفين الايراني والامريكي، تجعل من طبيعة العلاقات الامريكية الايرانية وكانها تتجه نحو مزيد من التصعيد، لاسيما التلويح من الطرف الامريكي باحتمالية استخدام القوة المسلحة وما يقابله من رد ايراني بالاستعداد للرد[٤٤]. الا ان ذلك لايمنع وجود رؤى داخل ايران وكذا في الولايات المتحدة ترجح وجود امكانية لتفاهم مشترك بين الطرفين قد يحقق المصالح المشتركة. والمصالح المشتركة هنا ان يعترف كلا الطرفين بان للاخر مصالح في المنطقة . وامريكا ايضا تدرك ان عملية ضرب ايران لن تكون كضرب العراق ، فايران قوة اقليمية لا يستهان بها، ولها نفوذ في اكثر من دولة وعلى اكثر من جهة . كما ان لها ادواتها في الوصول لضرب المصالح الامريكية ، وهي قادرة على الفعل، وهي القوة الابرز اليوم في العراق بعد الولايات المتحدة، ولها كلمة لابد ان تسمع ورأي لابد ان يصغى اليه، ولديها حضوة كبيرة لدى الكثير من القوى السياسية العراقية المؤثرة، كما انها تمسك بخيوط كثيرة من خيوط اللعبة السياسية، ولها القدرة في ان تهدئ الوضع الامني في العراق، او ان تزيد الامور توتراً واشتعالاً. ضمن هذين الاطارين، اما ان تستمر الولايات المتحدة بالنظر لايران بصفتها عدواً يستوجب ايقافه، ومن ثم فانها ستبقي على استراتيجيتها في العراق لان اي انسحاب سيفضي الى (مكاسب) ايرانية، والتغيير هنا سيكون في التكتيك فقط من حيث اعادة انتشار القوات الامريكية كي تكون في مأمن من العمليات الايرانية اذا ماااندلعت حرب بين الطرفين. كما انها ستعمل على كبح جماح المليشيات او الجهات التي تدعم ايران في معركتها ضد الولايات المتحدة، ومن ثم تقلل الى ابعد حد ممكن من الخسائر التي قد تلحقها تلك الجماعات بالقوات الامريكية. واما اذا ما حصل وان اتفقت الولايات المتحدة وايران على تسوية معينة- وهو امر ليس ببعيد- فانه عندئذ يمكن الحديث عن احتمال التغيير في الاستراتيجية الامريكية. وعليه فان طبيعة ومستقبل العلاقة الامريكية الايرانية سيكون لها دور مهم في تحديد مستقبل الاستراتيجية الامريكية في العراق.

وفي ضوء تلك العوامل، يمكن ان نضع مستقبل الاستراتيجية الامريكية في العراق تحت العناوين الاتية:

ان التنافس لن يؤثر على الاستراتيجية وستبقى كما هي. ومما يدعّم هذا الاحتمال تلك الرؤية التي مفادها ان التنافس الداخلي في الولايات المتحدة ينحصر تاثيره على المسائل ذات الشأن الداخلي، حيث تكون حرية الحركة أكبر، والقدرة على التغيير متوافرة. اما في القضايا الخارجية التي تمس الأمن القومي ، فإن الرؤى فيها تكاد تكون واحدة من حيث الإستراتيجيات المتبعة ، اما التغيير فهو في الخطط الفرعية التي تصب في رافد الإستراتيجية العليا. وهنا لابد ان نذكّر بان الحزب الديمقراطي المعارض للحرب الآن هو ذاته الذي فوض الرئيس بوش في خوض الحرب على العراق وإحتلاله عام ٢٠٠٣ [٤٥].

---

[٤٤]- حول احتمالات خوض الحرب الامريكية ضد ايران وسيناريوهات الرد الايراني انظر: نادية ضياء، امريكا وايران: الحرب الخفية، مجلة الباحث العراقي، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد١، تموز ٢٠٠٦، ص ص ٧٣-٨٠.

[٤٥]- حسب قانون سلطات الحرب لعام ١٩٧٣ الصادر من الكونغرس فان الرئيس الامريكي ملزم بتقديم تقرير الى الكونغرس خلال ٤٨ ساعة من القيام بارسال جنود امريكيين الى منطقة تحدث فيها او من

٢- ان التنافس سيؤثر تأثيرا جذريا على الإستراتيجية، وستقوم الإدارة بإتباع إستراتيجية جديدة قائمة على اساس الإنسحاب من العراق والرضوخ للديمقراطيين ، وللمطالب الشعبية بهدف انقاذ أسهم الجمهوريين من الأنهيار، ومحاولة كسب تأييد الشعب الأمريكي الذي يريد إنقاذ الجنود الامريكيين في العراق.

على إننا نرى ان هذا الإحتمال ضعيف، فلما تبقى من مدة الرئيس بوش ، فان هذا الإحتمال غير وارد إطلاقاً، اولاً لأن الرئيس بوش مايزال متمسكاً بمواقفه، وثانياً ان ذلك يعني انصياع الرئاسة لمطالب الكونغرس، وثالثا لأن الرئيس بوش لايزال مصدقا ان الحرب قد تنجح في جعل العراق مختلفا عما كان قبل الاحتلال بإتجاه الأحسن، وأنه من الممكن ان يكون العراق مثالاً جيداً يحتذى به من قبل باقي دول المنطقة.

٣-ان التنافس سيؤثر نوعا ما على الإستراتيجية الأمريكية القادمة في العراق، من حيث انه سيحدث تغييراً جزئياً فيها هدفه إرضاء الدعوات القادمة من المنافسين للجمهوريين ولادارة الرئيس بوش. وهذا الاحتمال هو الاكثر ورواداً. ولكن يجب ان لايفهم ان الرئيس بوش او حتى من سياتي بعده –ديمقراطيا كان او جمهوريا-سيغير الاستراتيجية بشكل واسع، وانما التغيير قد يلوح بعض الجوانب التي لن تؤثر على الشكل العام ، مثال ذلك سحب جزئي للقوات، اعادة رسم التحالفات في العراق بما قد يحقق نجاحات جديدة تخدم الدعاية الرئاسية الامريكية بان المشروع الامريكي في العراق ماضٍ قدماً.

عموما، نرجح ان الإحتمال الأكثر ورواداً يتراوح بين الاحتمالين الاول والثالث، وفحواه ادخال تعديلات على الاستراتيجية الامريكية المتبعة في العراق، تخص التكتيك فقط دون النهج الاستراتيجي العام، وما يؤيد هذا الاحتمال، ما وصلت اليه ادارة الرئيس بوش واعلنته مؤخراً من انها ستغير من نمط استراتيجيتها في العراق. الا ان الامر المهم معرفته ان الولايات المتحدة ستبقى مصرة على استمرار التواجد في العراق خاصة مع بدأ تشكل محاور ربما ترى فيها الولايات المتحدة تهديداً لهدفها العالمي في الصيرورة الامبراطورية، الامر الذي سيدفعها الى الاصرار في التمسك في العراق منطلقا ومرتكزاً لاهدافها الاستراتيجية. وهو الامر الذي نرى ان الولايات المتحدة ستصر على اعتراف العراق به امرا واقعا في حال توقيع الاتفاقية الامنية العراقية الامريكية التي يجري التفاوض بشانها حالياً.

الخاتمة

المبدأ العام المتعارف عليه في السياسة الامريكية ان الاستراتيجية وان كانت توضع من قبل مؤوسة الرئاسة والمؤسسات الفرعية التابعة لها، الا ان تلك الاستراتيجيات تتأثر الى حد كبير برأي اعضاء اللجان المهمة في الكونغرس. وعليه فان ثمة توافق بين الفريقين المتنافسين على

الممكن ان تحدث فيها صراعات. وعلى الرئيس ان يتشاور مع الكونغرس بصفة مستمرة ومنتظمة خلال وجود القوات الامريكية في مناطق الصراعات المسلحة وحتى يحين موعد سحبها. أنظر:

Abraham D. Sofear , The war powers resolution, Bulletin, USA, Augest, 1980, p 68.

اما اذا قام الكونغرس بتفويض الرئيس بشن عمليات عسكرية ، فانه يكون حينها قد أطلق يده وخوله كل الصلاحيات. وهذا ما قام به الكونغرس عندما فوض الرئيس بوش بخوض الحرب ضد العراق قبل الاحتلال.

طبيعة التوجه الخارجي . الا ان هذا التوافق وان قد يصح حول السياسة الخارجية اذ الاتفاق على هدف الصيرورة الامبراطورية نفس، الا ان طبيعة الاستراتيجية الواجب اتباعها للوصول لهدف السياسة الخارجية قد لايتفق بالضرورة عليها طرفا التنافس. وهناك شبه اجماع بين المحللين على ان الحرب في العراق وفشل ادارة الرئيس بوش الابن في التفاعل مع تطورات الوضع فيه كانت من اهم اسباب خسارة الحزب الجمهوري في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٦ لصالح الديمقراطيين. وكان من الطبيعي ان تؤثر الاخطاء الامريكية الفادحة في العراق على وضع الادارة الامريكية والحزب الجمهوري ذاته عندما دب الانقسام فيه ممهداً الطريق لفقدان الجمهوريين لإغلبيتهم في الكونغرس.

وقد اصبح مستقبل وجود القوات الامريكية في العراق، ومستقبل الاستراتيجية الامريكية في هذا البلد، اصبح موضوع التنافس بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، وهو تنافس اساسه الفوز بمكاسب انتخابية(مسايرةً) لموقف الراي العام الرافض لحال الجيش الامريكي في العراق الذي مني بانتكاسات كبيرة دون ان يحقق نجاحات ملموسة باستثناء بعض الحالات هنا او هناك. فأغلبية الجمهوريين مازالوا يسايرون موقف الادارة الامريكية التي اعلنت مراراً وتكراراً ان فعلها في العراق جعل العالم اكثر امناً، وانه جلب للعراقيين الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان. بينما يرى الديمقراطيون ان من الواجب اجراء تغييرات واسعة على الاستراتيجية في العراق للوصول بالطبع الى ذات الهدف الذي يريده الجمهوريون وهو الحفاظ على المصالح القومية الامريكية. ولا يمكن اغفال دور الكونغرس ذو الاغلبية الديمقراطية في التاثير على القرارات التي صدرت عن الادارة الامريكية فيما يتعلق باجراء تغييرات واسعة على الاستراتيجية في العراق ، وما نرجحه ان التنافس الحزبي سيعمل بالضد من عامل بقاء الاستراتيجية الامريكية على حالها، بل سيدفع باتجاه اجراء عدد من التعديلات عليها، وهي تعديلات وان كان الهدف منها احداث تعديلات هدفها تطوير الاستراتيجية الامريكية في العراق، الا إن التعديل لن يصيب الجوهر بقدر ما سيتركز على الجانب العملياتي.